

قراءة الصحف: بؤادر سنة سوداء بالمغرب والعثماني يعد لأكبر تغيير في المناصب

نستهل قراءة الصحف اليومية، الصادرة نهاية الأسبوع (السبت /الأحد) 17 و18 غشت الجاري، بتقارير وأخبار متنوعة، منها التي تحدثت عن "صراعات حزبية على مناصب "التعديل الحكومي"، و"بؤادر سنة سوداء بالمغرب"، و"متفجرات تستنفر أمن البيضاء" و"فضائح وتلاعبات وتزوير بالجملة في مشروع ملكي بطنجة". وتفاصيل أوفى نعرضها لكم في العناوين التالية:

بؤادر سنة سوداء

البداية مع يومية "أخبار اليوم" التي أوردت أنه بعد الهدايا السخية التي قدمتها الحكومة لبعض الفئات الاجتماعية، من قبيل الزيادة في أجور الموظفين وتعميم بعض المنح الدراسية، تلوح في الأفق بؤادر سنة سوداء من خلال الخطوط العريضة لمشروع القانون المالي الخاص لسنة 2020.

وتنبئ المؤشرات التي قدمها وزير الاقتصاد والمالية، أمام اللجنتين المختصتين في البرلمان، بسنة من التقشف الذي سينعكس على نفقات الإدارات والمؤسسات العمومية، ويحد من التوظيف. أكثر من ذلك يحتمل أن تمتد يد الدولة من جديد إلى ميزانيات الأسر، من خلال احتمال الشروع في حذف الدعم الموجه إلى مادتي الغاز والسكر، كما ينتظر أن تباشر خطوة جديدة من إصلاح صندوق التقاعد الخاص بالموظفين، ما يعني اقتطاعات جديدة.

تحت حراسة مشددة بوعشرين في المستشفى

ومن نفس الصحيفة قرأ أنه تحت حراسة أمنية مشددة، كلف بها أزيد من 25 عنصرا أمنيا بالزي الرسمي ودونه، بالإضافة إلى خمسة حراس من السجن، نقل الصحافي توفيق بوعشرين الذي يعاني أمراضا كثيرة، جراء ظروف اعتقاله القاسية والعزلة التي وصلت إلى سنة ونصف، صباح الخميس الماضي، إلى مستشفى ابن رشد بالدار البيضاء، حيث أجريت له فحوصات على القلب والعمود الفقري والعيون، إضافة إلى فحوصات أخرى أجراها له طبيب متخصص في الطب الباطني.

ويعاني مؤسس «أخبار اليوم»، منذ مدة طويلة، آلاما دائمة في اليد اليمنى وأخرى في الأمعاء والمعدة والمفاصل. يذكر أن الفريق الخاص بالاعتقال التعسفي، التابع للأمم المتحدة، يعتبر اعتقال توفيق بوعشرين اعتقالا تعسفيا خارج القانون، ويطالب بالإفراج عنه فورا وتعويضه، ومحاسبة المسؤولين عن اعتقاله، كما أن عشرات المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، بالإضافة إلى شخصيات وازنة تعتبر أن اعتقاله سياسي، بسبب افتتاحاته وخطه التحريري المنتقد للسلطات، حيث سبق لرئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، أن صرح بأن «بوعشرين معتقل بسبب الافتتاحيات وليس بسبب الفتيات».

العثماني يعد لأكبر تغيير في المناصب

وإلى صحيفة "الصباح" نقرأ نقلا عن مصادر حزبية متطابقة، أن التعديل الحكومي المرتقب قبيل الدخول البرلماني المقبل سيكون أكبر تغيير للوزراء في تاريخ المغرب، وأن إعادة ترتيب أوراق الفريق الحكومي الحالي ستمتد دائرته لتشمل نصف الحقائب الوزارية، وأن أغلب الوزارات المعنية بالتعديل مهددة بالحذف نهائيا من الهيكلة الحكومية، تلبية المطلب تقليص عدد الحقائب.

وعلمت "الصباح" أن حملة تغيير الوجوه لن تقتصر على المناصب الحكومية، إذ ينتظر أن تسقط مسؤولين كبارا في الدولة ومنتخبين ينتظر أن تحال ملفاتهم على القضاء، استنادا إلى ما تضمنته تقارير رفعت إلى الملك بسبب اختلالات واسعة طالت تسييرهم جماعات ترابية، بشكل يورط رجال سلطة ومنتسبين إلى مختلف الإدارات العمومية. وتوقعت المصادر المذكورة أن يتجاوز عدد المعزولين في الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والشركات التابعة للدولة، خمسين إطارا ساميا ينتظرهم شبح التجريد من مهامهم، بناء على تقارير صادرة ضدهم، من قبل المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة لوزارة الداخلية والمفتشية العامة لوزارة المالية.

متفجرات تستنفر أمن البيضاء

ومن نفس المنبر الورقي نقرأ أن المصالح الأمنية التابعة لولاية أمن البيضاء، تسابق الزمن، لفك لغز مواد متفجرة عثر عليها بالشارع العام، أول أمس (الخميس)، بدرب الوداد قرب مستودع تابع لشركة جمع النفايات، من أجل إيقاف المشتبه فيه، خاصة لما يشكله وجود مواد قابلة للتفجير، أو وقوعها في أياد غير آمنة، من خطر كبير على النظام العام.

وحسب مصادر "الصباح"، فإن المعطيات الأولية للبحث، أفادت أن الكمية الكبيرة من المواد المصنعة للتفجير، تم اكتشافها صدفة بعدما عثر أحد المواطنين على كيس مشبوه وهو ملقى على الأرض.

وأضافت المصادر ذاتها، أن المواطنين فوجئوا بكيس بلاستيكي متناثر وصعقوا من هول المشهد، بعدما تأكدوا أنه يضم مواد غريبة، فقرروا دون تردد إشعار مصالح الأمن بالواقعة الخطيرة.

وأفادت مصادر متطابقة، أن العثور على الكيس المحتوي على مواد قابلة للتفجير بالشارع، حير الأمن، وهو ما استدعى فتح بحث قضائي تحت إشراف النيابة العامة، لمعرفة مصدر هذه المواد وظروف وصول ذلك الكيس إلى الحي، والهدف الحقيقي من التخلص منه بتلك الطريقة.

فضائح وتلاعبات وتزوير بالجملة في مشروع ملكي بطنجة

وإلى جريدة "المساء" التي أوردت أن عدد من أرباب المطاعم بكورنيش طنجة، المنخرطين في جمعية "مصطافات ومطاعم الترفيه بطنجة"، طالبوا، من خلال عدد من شكايات توصلت بها "المساء"، الوالي امهيدية بفتح تحقيق حول مجموعة من الخروقات التي شابت عملية توزيع رخص استغلال المرافق الترفيهية ذات الطابع التجاري والسياحي، والتي تورط فيها مسؤولون كبار أبرزهم مدير المركز الجهوي للاستثمار، الذي تسلم مؤخرا قرارا إداريا بإعفائه مؤقتا من مهامه، إلى جانب الكاتب العام السابق لولاية طنجة وآخرين.

وعاينت "المساء" مجموعة من الوثائق الأصلية، احتفظت بنسخ منها، توضح عددا من التلاعبات، التي شملت عملية إعادة توزيع رخص استغلال المرافق الترفيهية والسياحة بكورنيش طنجة بعد الانتهاء من عملية التأهيل التي عرفت المنطقة، والتي أشرف عليها مباشرة محمد اليعقوبي، الوالي السابق في إطار مشروع طنجة الكبرى.

مراقبة مشددة على عمليات تحويل العملة الصعبة وتعليمات لتدقيق مصادرها

وكشفت نفس اليومية أن البنوك شددت من عمليات مراقبة على التحويلات المالية للعملة الصعبة، وذلك من أجل معرفة مصادرها بشكل دقيق، إذ أضحت البنوك تطالب زبائنها بضرورة الإدلاء بالوثائق الخاصة بإدخال العملة الصعبة إلى المغرب عندما يتعلق الأمر بمبالغ مالية مهمة، تفاديا للوقوع في فخ مجموعات إجرامية أو أن تكون المبالغ المحولة قد جاءت في إطار عمليات تبييض الأموال.

وذكرت مصادر الجريدة أن لجان يقظة تابعة لبنك المغرب قوم باستفسار البنوك كلما لاحظت وجود عملية تحويل مبلغ مالي مرتفع من العملات الأجنبية، إذ تتم مطالبة البنوك بالإدلاء بما يبرر دخول هذه الأموال بشكل قانوني إلى المغرب عن طريق التصريحات التي يتم إصدارها من طرف مكتب الصرف.

الحكومة.. دخول اجتماعي ساخن

ومن صحيفة "الأحداث المغربية" نقرأ أنه في الوقت الذي يتواصل فيه الغليان داخل قطاع الصحة بعودة الأطباء إلى الإضراب، تستعد النقابات التعليمية للتصعيد في حال عدم تجاوب الوزير الوصي على القطاع مع مراسلتها الأخيرة، في حين تحضر بعض المركزيات النقابية لسلسلة من الاحتجاجات، خلال الدخول الاجتماعي المرتقب الشهر المقبل، بسبب قانون الإضراب.

حكومة سعد الدين العثماني، التي ستباشر عملها الثلاثاء المقبل بعد عطلة صيفية، ستجد أمامها ملفات اجتماعية حارقة، فبعد قطاع التعليم، الذي مازالت مشاكله عالقة، يواصل الاحتقان داخل قطاع الصحة، وذلك بعودة الأطباء إلى الإضراب أول أمس الخميس، في وقت أعلن فيه رئيس النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام بالمغرب، المنتظر العلوي، أن "الإضراب سيتواصل خلال الأسبوع المقبل".

ولا تتوقف الخطوات التصعيدية المرتقبة عند هذا الحد، فحسب المصدر نفسه فإن "تحو 306 أطباء سيقدّمون استقالة جماعية نهاية هذا الشهر".

العثماني يلتقي بوزرائه

ومن نفس الجريدة الورقية نقرأ أنه لن يكون اجتماع مجلس الحكومة، الذي من المقرر أن ينعقد الخميس المقبل 22 غشت الجاري، كسابقه. فإلى جانب التداول في جدول الأعمال المسطر، لا تستبعد مصادر حزبية، من أحزاب الأغلبية، أن يفتح سعد الدين العثماني مع وزراء حكومته ملف التعديل الحكومي، وذلك بعد عطلة الصيف التي قضاها الوزراء.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن المجلس سيتدارس، في بداية أشغاله، مشروع قانون يتعلق بالتمويل التعاوني، وسيتدارس المجلس إثر ذلك مشروع مرسومين يتعلق الأول منهما بإحداث دوائر وقيادات جديدة، الثاني بتغيير المرسوم الصادر في شأن إحداث مديرية مؤقتة بوزارة التجهيز والنقل للإشراف على إنجاز الميناء الجديد بآسفي.

صراعات حزبية على مناصب "التعديل الحكومي"

ونختم جولتنا الصحفية من يومية "الأخبار" التي أوردت أن مصادر حزبية كشفت أن الصراع بدأ يشتد داخل الأحزاب المشكلة للحكومة من أجل الظفر بمنصب خلال التعديل الحكومي المنتظر، والذي كان دعا إليه الملك محمد السادس في خطاب العرش الأخير، موضحة أن عددا من الوجوه الحزبية المعروفة في الأحزاب التي يروج أنه سيطول وزراءها التعديل، بدأت تدفع نحو تقاطبات داخلية من أجل الحصول على المناصب الموعودة.

وفي السياق ذاته أوضحت مصادر مطلعة أن الأمر يتعلق بالخصوص أحزاب العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية والحركة الشعبية، مشيرة إلى وزراء الأحزاب الثلاثة، وعلى الخصوص لحسن الداودي وأنس الدكالي وسعيد أمزازي.

